شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حرامية الحج !

ليست الأولى ولا الثانية ولا العاشرة ولا حتى المئة.. إنها الرقم ألف أو ألفان أو ثلاثة آلاف بين الفضائح بجلاجل التي يتميز بها نظامنا السياسي الحالي منذ أن اعتمد نظام المحاصصة الفاسد المفسد قانوناً أساسياً له بدل الدستور المعمّد بالدم في استفتاء تحدى فيه الشعب المفخخات والأحزمة الناسفة والهجمات بالرصاص والصواريخ.

منذ بضعة أيام فقط أعلنت هيئة الحج والعمرة أنها حجزت ٦٤٠ مقعداً بين مقاعد حجاج مكة هذه السنة لأعضاء مجلس النواب ومرافقيهم (أي كل أعضاء المجلس المسجلين مسلمون بمن فيهم غير المصلّين غير الصائمين غير المزكّين، وعدد مماثل لمرافقين لهم). كانت تلك فضيحة بجلاجل بالطبع، فالنواب لم يكفهم الاستحواذ على مخصصات وامتيازات مبالغ فيها ولا يستحقونها، بل راحوا ينافسون الشيوخ والعجائز من الناس العاديين على مقاعد الحج من دون وجه حق ومن غير مسوّغ شرعي أو أخلاقي.

وأمس تكشفت فصول فضيحة أخرى لم تخرج هي الأخرى من دائرة الطبقة الحاكمة، منبع الفساد كله وبؤرته، فقد أعلن أن رئيس هيئة الحج والعمرة محمد تقي المولى قدّم إلى رئيس الوزراء نوري المالكي استقالته من منصبه على خلفية طلب مسؤولين في السلطة تقاسم الحصة الإضافية التي منحتها السعودية للحجاج العراقيين هذه السنة والبالغة ستة آلاف حاج.

وفي تفاصيل الفضيحة إن عدداً من المسؤولين في السلطة تقدّم إلى رئيس الهيئة بطلب لتقاسم الحصة الإضافية على أن ينال كل مسؤول ألف حصة.

لا نحتاج إلى أن نكون في ذكاء مكتشف قانون الجاذبية أو واضع نظرية دوران الأرض حول الشمس لنكتشف أن المسؤولين الضاغطين للاستحواذ على الحصة الإضافية للحجاج هم رؤساء كتل سياسية حاكمة أو وزراء أو نواب أو من هم في درجتهم أو أعلى، فهؤلاء فقط مَن بوسعهم أن يكون لهم سلطان الضغط على رئيس هيئة الحج والعمرة.

ماذا يفعل هؤلاء المسؤولون الكبار في دولتنا المتخمة بالفساد بهذه الآلاف من المقاعد؟ بالتأكيد أنهم لم يفعلوا ذلك بدافع توزيعها على الفقراء والمعوزين، فهؤلاء في الأساس غير مكتوب عليهم الحج، لأنهم من المعفوّين منه فهم ممن لا يستطيعون إليه سبيلاً.

المنطق يقول إن المسؤولين الكبار في دولتنا المتخمة بالفساد الذين ضغطوا على رئيس هيئة الحج ولم يستطع رداً لضغطهم فتقدّم باستقالته من منصبه دفعاً للإحراج والمساءلة، يريدون تناهب هذه الحصة لبيعها مقابل الحصول على المال أو على الأزلام والأتباع والمصفقين.

رفض رئيس الوزراء استقالة المولى وتأكيده أن حصة الحج الإضافية ستُوزع على الحجاج الذين فازوا بالقرعة حسب الأقدمية باعتبارها استحقاقاً لهم وليس للمسؤولين الكبار حرامية الحج، لن يخفف من فضائحية الحكاية التي لن تكون آخر حكايا الفساد الذي تتوالد أنواعه وأشكاله الخبيثة، كما السرطان، في بيئة نظامنا المحاصصي.

مجلس النواب.. (ارشيف)

مراقبون: فصل تشريعي مخيّب للآمال وأداء برلماني مخجل

شنّ سياسيون حملة انتقادات ضد أعضاء البرلمان لنهاية الفصل التشريعي الثاني دون إقرار أي قانون من القوانين المهمة، معتبرين أن النتائج مخيبة للآمال ولم تكن كما تمنى الشارع العراقي، في حين اعتبر آخرون أن أداء البرلمان جيد مقارنة مع أداء الفصل التشريعي الأول والدورة السابقة.

□ بغداد / المدى

وقال البرلماني السابق وائل عبد اللطيف إن أداء البرلمان خلال الفصل التشريعي الثاني لم يكن بالمستوى المطلوب ومحبط للآمال ويغلب عليه الخطاب السياسي أكثر من العمل التشريعي الرقابي الذي يفترض أن يقوم به مجلس النواب. وأوضح عبد اللطيف لـ"المدى": أن العطل والأعياد والمناسبات تخللت الفصل إضافة إلى أداء الكثير من الحجاج مناسك الحج مؤخرا. وأضاف أن مجلس النواب شهد دورا رقابيا واحدا فيما يتعلق بمفوضية الانتخابات دون الوصول لنتائج تذكر، وبالتالي فان العمل التشريعي والعمل الرقابي لهذا الفصل ليس بالشكل المطلوب. وأشار إلى أن السبب الرئيس وراء عدم ظهور البرلمان بشكل جيد خلال الفصل التشريعي هو بروز الخطاب السياسي الذي سيطر على أداء الكتل السياسية والقادة السياسيين لاسيما من قبل إياد علاوي ونوري المالكي زعيمي دولة القانون والعراقية. وبيّن أن علاوي والمالكي اكبر زعيمين لأكبر كتلتين فالأول يمتلك ٩١ مقعدا، والثاني ٨٩ ونتيجة مقاعدهما ١٨٠ أي ما يعادل أكثر من ثلثي أعضاء البرلمان ومن ينتسب إلى كتلتي علاوي والمالكي سوف يتأثر بخطابهم سياسي ويتكلم وفق ما يتكلمون.

ويعاني المشهد السياسي العراقي خلافات مزمنة بين القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، بشأن بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مبدأ الشراكة، والتوازن، والمساءلة والعدالة، مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، وتسمية الشخصيات التي ستتولى الحقائب الأمنية، حيث ترى العراقية أن منصب وزير الدفاع من حصتها، في حين يعارض المالكي ذلك ويؤكد أن المنصب استحقاق للمكون السني.

من جهته اعتبر الباحث في الشأن السياسي العراقي واثق الهاشمي أن التقاطعات السياسية كانت سيدة الموقف في أداء البرلمان خلال الفصل التشريعي الثاني. الهاشمي أوضح لـ"المدى" أن الشارع العراقي كان يطمح إلى إقرار الكثير من القوانين التي هي على تماس مباشر مع مصالحه لكن هذا الأمر لم يحصل. وأشار الهاشمي إلى أن الوضع البرلماني إذا ما بقي على ما هو عليه فان الكتل السياسية لم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام لإقرار القوانين المهمة التي تخص مصلحة الشعب العراقي كقانون الأحزاب والنفط والغاز وقانون الانتخابات. وأكد الهاشمي أن النواب انشغلوا بقوانين لا تخدم مصلحة الشعب العراقي مثل قوانين حظر التدخين وعقد الاتفاقيات، لافتا إلى أن البرلمان لديه سلطتان مهمتان لكن أعضاءه لم يكونوا على مستوى هاتين السلطتين بسبب التقاطعات وسيطرة زعماء الكتل السياسية على آراء نوابهم. ولفت إلى ان انعدام الثقة ونمو العداء بين الكتل السياسية لعب دورا مهما في فشل النواب بأداء مميز خلال الفصل التشريعي والسبب في ذلك هم قادة الكتل، حسب قوله.

في المقابل رفض المحلل السياسي مهند العقابي أن يكون دور البرلمان سلبيا خلال الفصل التشريعي الحالي مقارنة مع الفصل السابق وأداء النواب في الدورة البرلمانية السابقة. وأوضح العقابي لـ "المدى" أن مجلس النواب شكل ورقة ضغط كبيرة على الحكومة وجعل الكثير من المفسدين يعيدون حساباتهم خوفا من الرقابة الحقيقية النيابية مشيرا إلى أن هذا الفصل شهد الكشف عن حالات فساد في السلطة التنفيذية وإقرار جملة من القوانين حيث تجاوزت الثلاثين قانونا. وشدد العقابي على أن أداء البرلمان ليس بمستوى الطموح لكن مقارنة بالفصل التشريعي السابق وأداء الدورة السابقة فهو جيد جدا حسب تعبيره.

وفي وقت سابق أكد النائب عن التحالف الوطني عزت الشابندر أن السلطة التنفيذية باتت تخشى رقابة ومحاسبة مجلس النواب، مبيناً أن الأخير نجح في ألا يبدو "دمية" بيد الحكومة. وقال الشابندر إن "البرلمان في الدورة الحالية نجح في ألا يبدو وكأنه دمية تلعب بها الحكومة كيفما تشاء"، مؤكداً أن "المؤسسات التنفيذية باتت تخشى رقابة ومحاسبة مجلس النواب". واعتبر الشابندر، وهو مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أن "هذا الأمر بحد ذاته إنجاز أو مقدمة مهمة لإنجاز أهم"، مستدركاً بالقول إن "البرلمان شرع نحو ٤٠ قانوناً جديداً فقط، وهي لا تضاهي قانوني النفط والغاز والمحكمة الاتحادية أهمية".

المولى يستقيل والمالكي يأمر بتوزيع مقاعد الحج بالقرعة

□ بغداد / المدى

محمد المولى

رفض رئيس الوزراء نوري المالكي طلب رئيس هيئة الحج محمد المولى بالاستقالة على خلفية الإشكالات التي حصلت في توزيع المقاعد الإضافية للحجاج التي منحتها السعودية هذا العام للعراق والتي حددت بـ(٦٠٠٠) حاج، و أمر بحل الإشكالات التي حصلت على المقاعد بالقرعة ووفق الأقدمية.

وكانت المملكة العربية السعودية قد وافقت على السماح لعدد إضافي من العراقيين بأداء مناسك الحج وبزيادة بلغت ستة آلاف حاج تلبية لطلب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي مما خلق فرصة لعدد أكبر من العراقيين لأداء مناسك الحج لهذا العام.

وأكد بيان لرئيس الوزراء في بيان له أمس انه أمر بحل الإشكالات التي حصلت في توزيع المقاعد الإضافية الـ (٦٠٠٠) والتي جاءت للعراق بصورة متأخرة من خلال إجراء قرعة بين الفائزين في قرعة للحج في السنوات اللاحقة من ٢٠١٢ صعودا.

وأضاف أن "هذه الحصة من استحقاق المواطنين الذين فازوا بالقرعة في السنوات السابقة وليس من حق أحد تقاسمها".

وكان مصدر في هيئة الحج والعمرة كشف لوكالة كل العراق أن رئيس الهيئة محمد تقي المولى قدم استقالته إلى رئيس الوزراء نوري المالكي على خلفية تقاسم مسؤولين في السلطة حصة الستة آلاف التي منحتها السعودية كزيادة لأعداد الحجاج العراقيين لهذا العام.

وأشار إلى أن "المولى قدم استقالته من رئاسة الهيئة بعد أن تقدم عدد من المسؤولين في السلطة بطلب تقاسم الحصة الزائدة التي منحتها السعودية إلى الحجاج العراقيين على أن ينال كل مسؤول ألف حصة من الستة آلاف المقدمة"، مؤكدا أن "رئيس الوزراء نوري المالكي رفض استقالة المولى فيما لا يزال الأخير مصراً على تقديمها مرة أخرى أو تنازل المسؤولين عن هذه الحصة التي تعد من استحقاق المواطن". وكان الهيئة قد أكدت منتصف الأسبوع الماضي، أن أكثر من ١٠٠ برلماني سيؤدون مناسك الحج خلال العام الحالي.

وقال مدير عام إعلام هيئة الحج والعمرة نجم الساعدي إن "أكثر من ١٠٠ برلماني سيؤدون مناسك الحج العام الحالي، حيث أعطي لكل برلماني مقعدان من حصة العراق"، مبينا أن "هؤلاء البرلمانيين حصلوا على موافقات خاصة".

وأضاف الساعدي أن "أي رئيس لهيئة الحج والعمرة يمنح وفي كل عام منذ عام ٢٠٠٣، عددا من المقاعد لأعضاء مجلس النواب للذهاب إلى الديار المقدسة لأداء مناسك الحج"، مشيرا إلى أن "منح البرلمانيين مقاعد للذهاب إلى الديار المقدسة خلال موسم الحج غير ملزم بقانون".

النزاهة النيابية تناقش فساد الوزارات الأمنية اليوم

□ بغداد / المدى

تعكف لجنة النزاهة النيابية اليوم على دراسة الردود الرسمية التي بعثت بها وزارتا الدفاع والداخلية بعد توجيه جملة من الاستفسارات حول عشرة ملفات تتعلق بفساد إداري ومالي ارتكبتها الوزارتان خلال الأعوام الماضية.

وقال النائب عضو اللجنة جواد الشهيلي لوكالة أنباء كردستان إن اللجنة ستعقد اجتماعا اليوم لدراسة التقرير المقدم من قبل وزارتي الدفاع والداخلية والذي يتضمن أجوبة على جملة من الاستفسارات تتعلق بوجود فساد إداري ومالي في الوزارتين المذكورتين.

وكانت لجنة النزاهة النيابية قد هددت في وقت سابق الوزارتين بإحالة ملفات فساد إداري لهما إلى هيئة النزاهة والقضاء في حال لم تستجب لإجراءات اللجنة النيابية في التقصي بجملة من الملفات التي يعتقد بوجود فساد إداري ومالي فيها.

وأضاف الشهيلي "لدينا مؤشرات أولية تدلل على وجود فساد إداري ومالي تتعلق بعقود تسليح الجيش العراقي وشراء طائرات ودروع في وزارة الدفاع اضافة الى وجود المئات من الأسماء الوهمية من منتسبي سلك الشرطة تم منحهم درجة وظيفية وتخصيصا ماليا ويتم صرف رواتب لهم شهريا دون وجود بيانات تدلل على وجودهم ما يعني أن الرواتب تذهب إلى مسؤولين في الوزارة".

وتابع قائلا "حصلت اللجنة على أدلة جديدة حول صفقة أجهزة كشف المتفجرات عن بعد ومن الممكن أن تضيف الكثير للتحقيق الجاري في هيئة النزاهة حولها"، مستدركا "لكن الوزارتين لم تستجيبا إلى طلبات كشف الوثائق الخاصة والمطلوبة من قبل اللجنة النيابية بغية الوقوف على وجود فساد إداري من عدمه بدعوى سرية تلك الوثائق التي تتعلق بالتسليح والتجهيز للجيش والشرطة".

ومازالت هيئة النزاهة تجري تحقيقا حول عدد من القضايا المحالة إليها والتي يعتقد بوجود فساد إداري ومالي في وزارتي الدفاع والداخلية وأبرزها الدرع الصربي والطائرات الحربية الفرنسية إضافة إلى أجهزة الكشف عن المتفجرات.

وأوضح الشهيلي "أن وزارة الدفاع وافقت مبدئيا على عرض بعض الوثائق المطلوبة لإكمال التحقيقات غير أن وزارة الداخلية لم تبد بعد تعاونا بهذا الصدد على الرغم من المطالبات المتكررة للجنة النزاهة النيابية".

ويشغل وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي منصب وزير الدفاع بالوكالة فيما يشغل رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي منصب وزير الداخلية بالوكالة منذ تشكيل الحكومة في شهر كانون الثاني من العام الحالي لعدم اتفاق القوى النيابية على تسمية مرشحين لوزارة الداخلية والدفاع.

من جانبها ذكرت عضو اللجنة النائبة عالية نصيف أن اللجنة لديها وثائق و"إخبارات" حول فساد وهدر مالي في عقود الوزارة، لكننا بحاجة إلى توثيق رسمي من الدفاع. وأضافت "أن اللجنة فاتحت وزارة الدفاع من خلال تضييف مفتشها العام لتزويد اللجنة بعقودها المبرمة منذ عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، لكنهم عللوا عدم قدرتهم على إرسال تلك الوثائق بسبب استثنائية وحراجة الوضع الأمني".

وأشارت نصيف إلى "توجيه كتاب شديد اللهجة إلى وزارة الدفاع يحذر من إحالة وثائق اللجنة إلى القضاء في حالة عدم إرسال الملفات المطلوبة من الوزارة". وأوضحت "أن الوزارة استجابت فيما بعد لعرض تلك الملفات على لجنة النزاهة مع الاحتفاظ بسريتها".

مفوضية حقوق الإنسان في الشهر القادم

قالت لجنة الخبراء الخاصة باختيار أعضاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق السبت إن ١١ مرشحاً لعضوية المفوضية ستطرح اسماؤهم على مجلس النواب الشهر المقبل للمصادقة عليها.

وقال رئيس اللجنة سليم عبد الله إن "لجنة الخبراء الخاصة باختيار أعضاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان ستتولى وفقا لعنصر الكفاءة والمهنية فرز ٥٠ استمارة من بين ١٦٢ ضمن المرحلة الثانية من المرشحين". وأوضح أن "المرحلة الأخيرة ستتضمن طرح المرشحين الـ١١ على مجلس النواب نهاية الشهر المقبل لغرض المصادقة عليهم".

الزبيدي يدعو للإسراع بسن تشريع الأحزاب

أكد رئيس كتلة المواطن باقر جبر الزبيدي أن قانون الأحزاب من القوانين المهمة التي تنظم عمل الأحزاب وسيتم تعديل فقراته لتشريعه داخل مجلس النواب.

وأوضح الزبيدي في تصريحات صحفية أمس أن قانون الأحزاب يحتاج إلى تعديل كبقية القوانين لأنه الآن عبارة عن مسودة قانون. مبينا "أن مسودة قانون الأحزاب تحتاج إلى دراسة في اللجنة القانونية وتدخل ضمن اللجان المختصة ثم تتم قراءته في مجلس النواب ويناقش وبلا شك سيتم تعديل الكثير من الفقرات.

مطالب ترسيم الحدود الإدارية غير قانونية

أكدت وزارة الدولة لشؤون المحافظات، أن تثبيت الحدود الإدارية بين المحافظات بحاجة إلى وجود قانون ينظم العملية.

وقال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي إن "مطالبة بعض المحافظات بإعادة ترسيم أو تثبيت الحدود الإدارية هي مطالب غير قانونية في الوقت الحاضر بسبب غياب التشريع القانوني الذي يستند عليه". وأضاف أيضا أن "استحداث محافظة جديدة أو تثبيت الحدود الإدارية للمحافظات يتطلب تشريع قانون جديد"، مبينا "أن القانون النافذ يخلو من استحداث المحافظات أو تثبيت الحدود الإدارية بين المحافظات".

المدى

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون